وجهة نظر اقتصادية

أزمة قطاع الدواجن.. المعوقـــات وإمكانـــات التحـــدي والنجـــاح

□ محمـد سلمـان مهـودر ✶

الانتاج المحلي لايسد حاجة المواطن

يواجه قطـاع الدواجن في العـراق أزمة مستعصيـة كحـال القطاعـات الإنتاجية الأخـرى، وتتجسد هـذه الأزمة باختلال المقومـات الرئيسـة للإنتـاج وكذلـك تبعيـة هذا القطاع وخضوعـه لسياسات واقتصاديات دول الجوار والدول المنتجة الكبـرى للدواجـن في العـالم والبعيـدة بـآلاف الأميـال عن بلدنـا وكذلـك إباحة حدودنـا الوطنيـة وأسواقنـا لبضائعهم وسلعهـم ومنتجاتهـم. يتعرض القطاع لتراجع كبير في العملية الإنتاجية نتيجة سياسـات اقتصاد السـوق المشوهة التي حصلـت بعـد عـام ٢٠٠٣، ولا ننسـى ما حصل من نهـب وسرقة لحقول الدواجن والقضـاء علـى الكثـير مـن مشاريـع الدولة وشركاتهـا، وكان قطاع الدواجن قـد تضـرر وتأثـر كثيراً بهـذه الظاهرة اللاأخلاقية والسيئة.

وتمخضـت هـذه السياسات عـن تعطيل قـوى الإنتـاج ومستلزمـات تشغيـل وتطويـر الإنتـاج بعـد إباحـة منافذنـا الحدوديـة لـكل المنتجـات والسلـع والبضائـع الأجنبية تحت عنوان (حرية التجـارة The Trade freedom) وإدخـال البضائـع والمنتجـات السيئة والرديئـة في ظـل غيـاب المؤسسـات الرقابيـة والسيطـرة النوعيـة وليومنـا هذا بعـد أن استشرى الفسـاد في المنافذ الحدوديـة والتـي أصبحـت لهـا اليـد الكبرى للقوة والنفـوذ بفرض سيطرتها وهيمنتهـا وتلاعبهـا علـى القوانـين والإجـراءات الحكومـة المركزيـة تحـت حماية حيتان السلطـة ومافياتها القادرة على إفشـال أي مشروع وطني مستقبلي واعد.

وقـد أدى التردي والتراجـع إلى تعطيل وتوقـف الكثير من المشاريـع الرائدة عن الإنتـاج لعدم تكافـؤ المنافسـة بالإضافة الى الوضـع الأمنـي المضطـرب مـا أدى إلى إحالـة الآلاف من الأيـدي العاملة في هـذا القطاع إلى البطالة وانقطاع مصادر دخلهم المعيشي لاسيما وان البلد كان يمر بظروف أمنيـة واقتصادية صعبة للغاية مما قد يؤدي إلى هروبهم والتجائهم الى حواضن أخرى غير مضمونة النتائج.

القطـاع اليـوم يواجـه صعوبـات كبيرة في المساهمـة في إغنـاء سلـة الغـذاء العراقية وسـد الحاجة المحلية من لحوم الدواجن وبيض المائدة وبيض التفقيس ونحـن علـى ثقـة ويقـين بـأن القطـاع يمتلـك الإمكانـات والبنـى التحتيـة مما تؤهلـه إلى أن يلعـب دوراً رئيسيـا في دفع عجلـة الإنتاج الحيـواني والارتقاء إلى مستويـات عاليـة ومميزة في الناتج المحلـي الإجمـالي لـو كانت هنـاك إدارة سياسة وطنية صادقة وحقيقية في حماية هذا القطاع مـن التشوهات والتناقضات وإنقاذه من الإدارات السيئة التي تطوقه وتشلـه وتقـوم بإجهاض كل المحاولات الحقيقية لإعادة نموه وتطوره.

ورشات عمل لتطوير القطاع

في ضـوء ورشـة العمـل الأخـيرة التـي أقامتهـا الشركة العامة للبيطـرة التابعة لـوزارة الزراعة، والتـي سلطت الضوء علـى التحديات والمعوقـات والصعوبات التـي يواجههـا هـذا القطـاع وخاصـة بعـد الجهـود المبذولـة لكـوادر الشركـة العامـة للبيطـرة في النشـاط الفيروسي والإمراض الوبائية والمستوطنة في كل الدوائـر البيطريـة في الحـد والسيطرة علـى المسببات الكثيرة في هلاك القطعان الكثيرة من القطعان الدواجن والتي أدت إلى خسائر كبـيرة في الأموال والجهود مـا أدى إلى توقـف وعـزوف الكثـير عن الإنتاج .

إننا نعتقد اليوم انه قد آن الأوان إلى تبني إستراتيجيـة وطنيـة استثماريـة وهذه الإستراتيجية هي ضـرورة ملحة للقيام ببداية صادقة ونية حسنة بإعادة الحياة إلى هـذا القطاع بعد تضافـر كل الجهود الخيرة والمنتجة في إنجاح هذا المشروع لأننـا قد استهلكنا وانهكنا من الإجراءات الترقيعيـة والمرحليـة مـن عـام ٢٠٠٣ ولغايـة اليوم وقـد أنفقت أمـوالا كثيرة على أشكال مختلفـة من منح ومساعدات ومبـادرات زراعية إلا انـه للأسف ذهبت وأحرقـت هـذه الأموال بعـد أن توجهت إلى مآرب أخرى وأوجه صرف أخرى في غير اتجاهاتها المتخصصة للإنتاج والتي أدت إلى عواقـب ومشاكل كثيرة متسببة بأثقـال الديـن والعجـز عـن التسديد وتعقيـد الإجـراءات الماليـة والمحاسبية والاختـلالات الكثـيرة في المصـارف الزراعية ومؤسسات التمويل الحكومية وبسبـب تعرض المنتجـين الى المعوقات التسويقية واختلال السياسات السعرية وعـدم إمكانيـة التصـدي والمنافسـة أمـام السلـع والبضائـع الأجنبية نتيجة استمـرار عملية الاستـيراد غير المسيطر عليها أو لعدم التكافؤ بين المنتج الأجنبي والمحلي.

تهـدف هـذه الإستراتيجيـة الى شراكـة وطنيـة بـين القطـاع الحكومـي الـذي تحتلـه وزارة الزراعـة بكافـة مديرياتها وخاصـة بعـد أن أعلنـت الانسحـاب من العملية الإنتاجية وتخصصها بالجوانب الإشرافيـة والإرشادية والخدمية وكذلك الشراكة بين القطاع الخاص بمؤسساته وشركاته الإنتاجية ومنتجيه وإداراته.

تتجسـد هـذه الإستراتيجيـة بقضيـة غايـة في الأهميـة وهـي حمايـة المنتـج العراقـي (The Iraqi product protection) وليـس دعـم المنتـج العراقـي (The product support) مـن البضائـع والسلـع المستـوردة وإيقـاف استيرادهـا وذلـك بعـد عامين ((Two years من تحديد بدايـة خط الشـروع للانطـلاق بالعملية الإنتاجيـة الشاملـة ويحـدد هـذا الخط أو المسـار بعـد دراسـة وقـراءة وتحليل التحديـات الخارجيـة والداخليـة للبنية الإنتاجية والتسويقية العراقية وتحديد البدائـل واختيار الوقـت الملائم المناسب لها.

إذاً هـي عمليـة انتقالية لمرحلـة إنتاجية واعـدة تستكمـل بهـا كل المستلزمـات والإمكانات لإدامتها واستمراريتها.

ازمة مستعصية تواجه القطاع

النهوض بقطاع الدواجن يستدعي دعوة الى توفير الغذاء الصحي للدواجن من البروتين الحيواني

مفهوم الضمانة The Warranty

تمتـاز البيئـة الاستثماريـة العراقيـة بخلوهـا مـن النشاطـات والخدمـات التأمينية التـي توفرها شـركات التأمين العالميـة ونحـن إذ نعتقـد بـأن تأسيـس هـذه الشـركات ودخولهـا إلى العـراق يمـران بمراحـل صعبـة ومعقـدة نتيجة الإجراءات القانونية والإدارية وبالتالي من الخطـأ الانتظـار لحين القـدوم لهذه الشركات.

ونعتقد بـأن القطاع الحكومـي بشركاته الحية والوطنية يمكن أن يعوض عن هذا الـدور وذلك بإعطـاء الضمانـة الصادقة والحقيقيـة مـن خـلال إعطـاء التعهدات الصادقـة بعدم التراجع عن هذا المشروع بعد عامين (Two years) لأن عمليات استكمال وتشغيل هذه المشاريع ستكلف أمـوالا كبـيرة تقـدر بمليـارات الدنانير العراقيـة وكذلك الجهود والوقت المبذول وهـذه مأسـاة كبـيرة يجب الحـذر منها والتأكيد على أهميتها .

العاملين (Two years)

نحـدد العامين وذلك باكتمـال دورة حياة أمهـات بيـض التفقيـس وأمهـات بيض المائـدة وتزامنهـا مـع افتتـاح بدايـات المشـروع واستعدادهـا لضـخ المنتجات الوطنيـة مـن لحـوم الدواجـن وبيـض المائدة وبكميات تسد حاجتها المحلية.

دور الشركة العامة للبيطرة في إنجاح المشروع

يتجلـى دور الشركـة العامـة للبيطـرة في تحديـد الشـركات العالميـة لأمهـات بيـض التفقيـس وبيض المائـدة وحصر الاستـيراد مـن أصـول وعـروق بهـذه الشركات التي تتميز بالرصانة والسمعة الطبيـة ولهـا تاريـخ حسـن في منطقتنا العراقيـة والعربية ودول الجـوار وذلك بعد اخـذ الضمانات والتأكيـدات بنجاح هـذه العـروق وتوائمهـا وتلاؤمهـا مـع الظـروف البيئيـة والمناخيـة والمنطقية التي تسـود البيئة العراقيـة والتأكد من مقاومتهـا وإنتاجها وتطورهـا مستقبلاً ومساعـدة مؤسساتنا البيطرية والطبية وإقامـة الورشـ والـدورات التعليميـة والإشرافية.

والـدور الآخـر للشركـة يمكـن تحديده بإعطـاء هذه الأصول إلى شركات وطنية ومنتجين لهـم المكانة الكبيرة من الخبرة والمعرفـة والنجـاح في التجارب الكبيرة في نجاح أمهات بيضـ التفقيس وبيض المائدة.

وفي الوقـت الـذي تتأهـل وتستكمـل مشاريع أمهات التفقيس والمائدة تستمر عمليـات التشغيـل والتهيئـة لمجـازر الدواجـن وكذلـك المفاقس التـي هـي أساسـا تسد الحاجة المحليـة من الإنتاج في الوقـت الحاضـر . بالنسـبة لمجـازر الدواجن فإن الفرصة سوف تكون كبيرة جداً بتأهل وإضافة خطوط إنتاج حديثة تهتـم بشـكل المنتـج والتعبئـة الحديثـة وترقيم الأوزان وإعـداد المنتج للمنافسة في الأسواق الخارجيـة بعد سد الحاجة المحلية.

نحـن نعتقـد أن هـذا المشـروع سـوف يحفـز الشـركات والمجاميـع التجاريـة المتخصصـة لتجـارة الأعـلاف وكذلـك الجمعيـات والاتحادات بإنتـاج الأعلاف عـبر المشاركـة بالمشـروع والتوجـه لاستيراد المـواد الأولية للأعلاف (The Row Materials) مـن حبـوب ذرة صفـراء وحنطة علفيـة وكذلك كسبة فـول الصويـا والبروتـين والتأكيد على منـع استـيراد علائق الأعـلاف الجاهزة وضمـان الإجراءات الرقابيـة والصحية بعـد تحديـد فحصهـا داخـل دوائـر ومديريـات الشركـة العامـة للبيطـرة – الحليـف الوطني لتحقيق نجـاح أهداف المشروع.

إن تحديـد تاريـخ بداية المشـروع (خط المشـروع) سـوف يـؤدي إلى استقـرار المنافسـة السوقيـة على استـيراد المواد الأولية من منشئهـا ومصادرها الأصلية والابتعـاد عـن تجار وسماسـرة وعملاء دول الجـوار الذين لعبوا دوراً بائساً في فشل الكثير من برامج إنتاجنا الوطني.

وان ذلـك سـوف يـؤدي إلى تخفيـض التكاليف وسلامـة ونظافة وصحة المواد الأوليـة القادمـة وبالتـالي سيـؤدي إلى تخفيـض كلـف الإنتـاج وسلامـة صحة الطيور.

أهداف إستراتيجية

إننـا نعتقـد بـأن هـذا المشـروع سيؤمن قفـزات إنتاجية هائلـة في كافة المشاريع العاملة ويساهـم في إدخال التكنولوجيا الحديثة مستقبـلاً ويساعد على التجديد المستمـر لوسائـل الإنتـاج والإعـداد للمنافسـة التسويقيـة في الأسـواق الخارجية.

١- تأمـين بيئـة إنتاجية صحيـة خالية من الأمراض ومسيطـر عليهـا مـن الأجهـزة البيطريـة المتخصصـة ومشجعـة وجاذبة لرؤوس الأموال ومضمونـة ومحمية من الإدارات الحكومية.

٢- إعـادة عجلـة القطاعـات الإنتاجيـة الوطنيـة وإعـادة الـروح والـدور المباشر والمهـم للشركـة العامـة للبيطـرة وإعـادة النشاط في جميع مديرياتها وتوفير فرص عمل لأعداد كبيرة من خريجي كليات الطب البيطـري العاطلـين عـن العمـل وتوظيف واستثمار طاقاتهم.

٣- توفـير غذاء صحـي سليم من البروتين الحيـواني مـن اللحـوم الطازجـة وبيض المائـدة الخاليـة مـن الأمراض والمـواد المتسرطنـة والابتعـاد عـن المنتجـات المستـوردة الغريبـة في تاريـخ إنتاجها واحتوائهـا علـى المـواد المثبتـة والمـواد الملوثة وتأمين المنتج من كافة أشكال الغش التجاري.

٤- تقليـل وانخفاض دور المنافذ الحدودية وتقليـل الفساد بهـا وانحصـار دورها في استيراد المواد الأولية للأعلاف فقط .

٥- تنميـة الاستثمـار الوطنـي وتحريـك نشـاط حلقـات الإنتـاج الأخـرى الملتحمة بقطاع الدواجن وارتفاع المنافسة الوطنية وتطويـر الإنتاج وخفض تكاليـف الإنتاج وانخفاض الأسعار مستقبلاً .

٦- توفـير فرص عمـل للآلاف مـن القوى العاملـة التـي تأثـرت بتوقـف العمليـة الإنتاجيـة وزيادة دخلهـا المعيشي وتأمين الرفـاه الاقتصـادي وزيـادة الاستقـرار الأمني.

٧- ضمان انخفاض الأسعار وعدم تعرض أسواقنـا إلى هـزات وأزمـات اقتصاديـة ومالية وعدم التأثر بها.

٨- توفـير سيولة نقدية أجنبية تساهم في زيادة استقرار أسعـار الصرف والمساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

نحـن نعـترف بالتحديـات الكبـيرة التـي تواجه هكذا مشروع لأنه يتقاطع مع القوى النافـذة والمهيمنة على القـرار الاقتصادي وخاصـة عمليـات استـيراد بيض المائدة ودجـاج اللحم وعمليـات الغـش التجاري للمستهلك وكذلك القوى المسيطرة بالممرات الحدودية وبالتالي طرح هكذا إستراتيجية وطنيـة لإنعاش وإعـادة الـروح إلى قطاع الدواجن الوطني سوف يتقاطع مع أهداف وبرامج وطموحات هذه القوى.

لكننـا في الوقـت نفسـه ننشد العـزم على كل القـوى الوطنيـة الخيرة لإنهـاء مأساة وأزمـة هذا القطاع المهـم والمرتبطة حلقاته بالكثـير مـن القطاعات الإنتاجيـة الأخرى ونعتقد انـه يمتلك الكثير ليثبـت بأنه قادر على المبادرة والتحدي والتواصل لتحقيق النجاح.

✶ خبير اقتصادي

خـــــارج الـــحـــدود

عواصم

مقترح عربي لمنافسة شركات الإنترنت

في منافسـة محمومـة بـين شـركات الاتصـالات للاستفـادة مـن شبكـة الإنترنـت، تدرس شـركات الاتصـالات في منطقـة الشرق الأوسط فكـرة إنشاء منصة عربية على الشبكة تحقق لها مزيدا مـن الإيرادات من خـلال منافسة شركات الإنترنت العملاقة مثل فيسبوك وغيرها. وستضم المنصة العربية المقترحة خدمات الإعـلام الاجتماعـي والتسـوق علـى الإنترنـت للسلع والخدمـات بما في ذلك المحتـوى الرقمـي كالموسيقـى والفيديو والتطبيقـات. ويـرى مؤيـدو المشـروع أنـه بالرغـم من العقبـات الفنيـة والمالية التي تعترضه فـإن اشتراك العرب الذين يتجـاوز تعدادهـم الـ ٣٥٠ مليـون نسمة في اللغـة والثقافـة ووجـود العديـد من الشركات المملوكـة لمشغلين خليجيين في أنحـاء الشـرق الأوسط وشمـال أفريقيا يجعل المشروع قابلا للتنفيذ.

ايطاليا

الفساد يكلف 78 مليار يورو

قـدرت منظمـة الشفافيـة الدوليـة أن الفسـاد في إيطاليـا يكلـف دافعـي الضرائب نحـو ستين مليار يورو (٧٨ مليـار دولار) سنويـا، وإزاء ذلك حثت المنظمـة الحكومـة علـى إنشـاء هيئـة مستقلـة لمكافحة الفسـاد. وكان تقرير نشرته الشفافية الدولية في وقت سابق من العام قد أفاد بأن ٨٧٪ من الإيطاليين يعتبرون الفساد من أخطر المشاكل في بلدهم ويلقون بالمسؤولية وراء تفاقمه علـى الأحـزاب السياسيـة. واعتـبرت المنظمـة في تقريرها الـذي صدر أمس أن مساهمـة الأحـزاب السياسـية الناشطـة في محاربة الفسـاد وتعزيز الشفافيـة "صفـر تقريبا ومـن المتوقع أن يقـترع مجلـس الشيـوخ الإيطالي خـلال الأسبوع الجاري علـى مشروع قانـون لمكافحـة الفسـاد يُفترض أن يشدد العقوبات الجنائية ويستبعد كل من يُدان بجرائم في حق الإدارة العامة مـن أن يصبح عضـوا بالبرلمان". غير أن مشروع القانون لا يتطرق إلى كثير من التوصيـات التـي وردت في تقرير الشفافيـة الدوليـة بمـا في ذلـك إنشاء هيئـة خاصـة لمكافحة الفسـاد وتعزيز استقـلال وسائـل الإعـلام وتبسيـط اللوائـح في الإدارة العامة. والخميس الماضـي وافقت الحكومة علـى تشريع طارئ لمكافحـة الفساد وخفض إنفاق الحكومـات المحليـة وخصوصـا في المناطـق التـي زاد فيها الإنفـاق بنسبة ٧٥٪ خلال العقد الماضي.

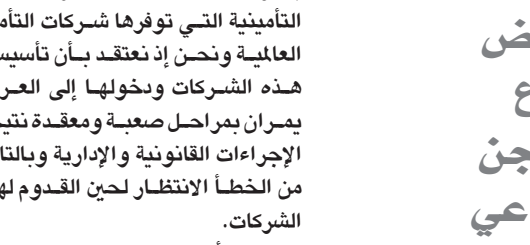

بريطانيا

تـهـدد بـعـرقـلـة مـوازنـة الاتحـــاد الأوروبـــي

هـدد رئيس الـوزراء البريطاني ديفيـد كاميرون بعرقلة موازنة الاتحاد الأوروبي، مؤكدا لصحيفة صنـداي تلغـراف انـه لـن يسمـح بالمحـاولات "المشينة" لزيادتها. وأعلن كاميرون في مقابلة انه سيعرقل الموازنـة إذا لم تكن تتماشى مع مصلحة البريطانيين. وأضاف انـه يعتبر محاولات زيادة الموازنـة الإجماليـة للاتحـاد الأوروبـي بأنهـا "معيبة" خـلال المفاوضات المقبلـة للفترة الممتدة بـين ٢٠١٤ و ٢٠٢٠. وقال كاميرون "في ما يتعلق بالاتفاق حـول الإطار المالي السنوي لن يكون من المقبـول "جمع أموال ضخمة من دافعي الضرائب في الـدول الأوروبيـة لتغذيـة موازنـة مركزيـة ناشئـة". وأضـاف "لهـذا السبـب سنعارض هذا الأمر بشدة ولن نتراجع إطلاقا عن موقفنا". وأضـاف "مـن المعيـب أن نـرى زيـادات كبـيرة في الموازنـة الأوروبيـة في حـين علينـا إجـراء اقتطاعات على الموازنة الوطنية".

وتابـع أن الحزب الليـبرالي الديمقراطـي شريك الائتلاف الحاكم موافق على هذا النهج السياسي. ويقـترح كاميرون أيضا النظـر في إمكانية وضع الـدول الـ٢٧ الأعضـاء في الاتحـاد الأوروبـي موازنتـين منفصلتين؛ واحدة للدول الـ١٧ أعضاء منطقة اليورو، وأخرى للدول الـ١٠ غير الأعضاء في اليورو منها بريطانيا.

انطلاقة جديدة لعمل الموانئ في البلاد

□ البصرة/ ريسان الفهد

أعلن مدير عام الموانئ الكابتن عمران راضي ثاني عن انطلاقة جديدة لعمل الموانئ العراقيـة من شأنهـا أن ترتقي بالمستوى التجاري في البلاد. وقال ثاني في تصريح خـص به (المدى) نعمـل على وضـع إستراتيجية خاصة بتطويـر الموانئ العراقية للوصـول إلى مستوى الموانـئ العالمية من خلال تهيئة مختلـف الوسائط البحرية والمينائيـة في حالات الطوارئ لمجابهـة الظروف الاستثنائيـة وحسب التوصيات الدولية المعمول بها عالميا، فضلاً عن توثيق العلاقة مع الموانئ في البلدان العربية والأجنبية والهيئات الدولية والإقليمية.

وأضـاف: إن توسيـع طاقـات الموانئ تنمي القـدرة الإنتاجية في البـلاد بالإضافة الى زيـادة الحركـة التجارية حيـث من المتوقـع أن تتجه حركة النقـل الدولي نحو الموانـئ العراقية. ودعـا الى تشجيع حركـة الاستثمار في الموانـئ لتحقيق النمو السريـع وتعزيز المـوارد الوطنية من خـلال تشجيع الرأسمـال الوطني والعربي للمساهمـة في مشاريع النقـل المختلفة والعمل بشكل مركز علـى التوسع في مجال تفعيـل الخدمـات الالكترونيـة وبناء البنيـة التحتية التـي تعزز إمكانيـة الارتقاء بمستوى الأداء وتطبيق التوصيات المقررة من المنظمة البحرية الدولية والمنظمات ذات العلاقـة وخاصـة ما يتعلق بتطبيق نظام مراقبـة السفن ونظام التعقب ونظام الاستغاثـة. وأشار الى ضرورة انضمـام العراق إلى منظمة (cospassarsat) التـي تهتم بإنقاذ الأرواح البشرية العاملة في البحر والعمل على إنشاء مركز بحث وإنقـاذ عراقي يعتمد المواصفات القياسيـة العالمية، وضرورة التنسيق مع الجهات ذات العلاقـة مـن اجل إيجـاد صيغـة متكاملة ومنسقة تحـد من الظواهـر السلبية والممارسات الضارة واعتماد التقنيات الحديثة التي تراقب العمل البحري وتكشف هـذه الممارسات من اجل وضع الموانئ العراقيـة في المستوى المطلوب الذي يحقق الطموح. ودعـا إلى العمل الدائم من اجل تطبيق نظام إدارة الجودة بضمنها إنشاء إدارة خاصـة للجـودة، تأخذ علـى عاتقها تطبيـق متطلبات المواصفـات القياسية، واعتمـاد مبدأ التشغيـل المشترك باعتباره احد أوجه الاستثمـار التي تدعم أنشطة الموانئ وتوفر الإمكانات التي تعزز القدرات وتسرع في انجاز المهام الطموحة.